

حلقات التطور الرأسمالي، الا عبر تخطيط اشتراكي علمي والذي يقسم جميع الحلقات التي تربط البلد بالاقتصاد الرأسمالي ، وتحت قيادة وطنية تقديمية. فهل تريد ذلك اسرائيل او تقدر عليه حكومات افريقيا خاصة المتعاونة منها مع اسرائيل .

ان المرتكزات الحقيقية للسياسة الامرائيلية الخارجية تكمن في العلاقة العضوية بينها وبين الامبريالية خاصة الامريكية منها ، لتمثل عبر تقسيم العمل الدولي وخرورات السوق الرأسمالية اليومية قاعدة اقتصادية سياسية للولايات المتحدة، وبشكل اكثر وضوحا « والسياسة الاسرائيلية تجاه المناطق التي بدأ الاستعمار الامريكي يحتل له مراكز فيها بعد الحرب العالمية الثانية قائمة بالدرجة الاولى على تأمين الشروط اللازمة لاستمرار هذا النفوذ » [السياسة الدولية عدد ١٠ - ٧٢] . وهذا بالضبط ما يفسر دور اسرائيل تجاه اقتصاديات افريقيا . الابقاء عليها او تطويرها ضمن الاشكال الاقتصادية التي تشكل ارضية للاستعمار الامريكي الجديد .

وعندما ينتقل الكاتب للحديث عن المؤسسات المؤثرة في السياسة الخارجية وقراراتها يؤكد « وعندما تعرض القرارات على الكنيست فيكون ذلك بمثابة التغطية الديمقراطية لان تأثيره محدود في المجال الخارجي » ص ٤٩ . ليكشف بذلك عن عجز الكنيست في تقرير السياسة الخارجية بل يحصر دوره في التأييد الشكلى للقرارات . بينما يستخلص مرة اخرى « ولا يخفى ان درجة التعليم المرتفعة في الكنيست وكذلك عامل السن قد أضفى نضجا نسبيا واضحا في مناقشات الكنيست في الشؤون المختلفة » ص ٧٢ . اي مناقشات يقصد وقد اخبرنا ان القرارات تعرض للتغطية الديمقراطية غصص . ثم ماذا يقصد بالنضج ووضوحه ؟ اذا كان يقصد ان تقدم السن هو سمة للنضج ، فان الانسان يكون بكامل توقده الفكري في الثلاثين من عمره . ان مثل الاسكندر ونابليون ، وماركس ، ولينين تتبين قدراتهم غير المحدودة وتقدمهم في فترة الشباب - اما اذا كان يقصد بالنضج هو الخبرة المكتسبة لدى شيوخ الكنيست وشيخاته فان [مراجعة ج. جانسن في شؤون فلسطينية عدد ١٥، ٧٢] تكشف عكس هذا الاستنتاج « واذا اعترف بن غوريون بهذه الحقائق لما بقي هناك سبب لمجيء اسرائيل الى الوجود ما دامت مثل سائر الدول ،

باترمان هو الاخر يوضح هذه الحقيقة » التقرير الذي اوصى باقامة حاجز بشري قوي وغريب لاجل استعمار واستغلال شعوب وثورات الشرق الاوسط » [السياسة الدولية. عدد ١٠ - ٧٢] . ان هذه هي الخلفية الفكرية لقيام اسرائيل وتطور وتداخل الفكر الصهيوني عبر مراحل تطور ظاهرة الاستعمار ، كفكرة في مؤتمر بال ، ومشروع رسمي في وعد بلنور ، ودولة بعد التقسيم ، اضافة لما تميزت به من ولادة ديموية اجلانية لتشكل العارضة الاساسية المتينة لاي بحث جاد في سياسة اسرائيل الخارجية والعوامل المؤثرة فيها .

حينما يناقش المؤلف ظاهرة التخلف في افريقيا كعامل مؤثر في السياسة الخارجية الاسرائيلية ودور الاستثمار الاجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية نجده بسبب من عدم تميزه لمظاهر السياسة عن اهدافها الحقيقية ، واغفاله خصوصيات دولة اسرائيل ، يستخلص مقتبسا « وهذا يؤثر على السياسة الاسرائيلية التي تستغل هذا الوضع ... الخ للمساهمة في القضاء على ظاهرة الفقر التي سببها الحكم الاستعماري والاستغلال الطبقي وعدم كفاية رأس المال !! » ص ٢٧ ، بينما تكتب الشؤون السوفياتية الدولية « ولما كانت اسرائيل تعاني عجزا في مواردها المالية فانها تمنح القروض استثناء وتعتمد على الدول الغربية لتمويل المشاريع الافريقية الاسرائيلية المشتركة » [عن دراسات عربية عدد ١٠ - ٧١] . وهنا تتوضح أهداف سياسة اسرائيل وحقيقة مساهمتها في التنمية الاقتصادية لبلدان افريقيا ولمصلحة من ؟ وفي مكان اخر يقتبس ايضا « وتقدر بعض المصادر ان المعونة التي تقدمها اسرائيل لافريقيا لا تمثل سوى ٥ ٪ من المعونات الخارجية للقارة » ، ويستخلص « وهذا يدل على ضعف المساهمة الاسرائيلية في مجال التنمية الاقتصادية في افريقيا التي تقوم اساسا على التصنيع الثقيل والقروض والمعونات الضخمة » . لا يكفي بالتناقض بين الاقتباسين بل يضيف « الامر الذي لا تقدر عليه اسرائيل » . ترى هل يوحي المؤلف بان اسرائيل لو كانت تقدر على تحقيق التصنيع الثقيل لحققته ! ولو صح ذلك كيف وبأي افاق ... ان التنمية والتصنيع الثقيل تتطلبان تكويننا ابتدائيا لرأس المال وتخطيطا شاملا لوارد البلاد . وسيطرة كلية عليها كما في البلدان المختلفة التي نشهد النمو وهذا ما لم نستطع ان نتجزه أية دولة في العالم خارج